الفصل العاشر

المجتمع الدولي والأزمة

من ذاكرة التاريخ

نستطيع أن نتناول دور وتأثيرات المجتمع الدولي من خلال إعادة قراءة فقرات من التاريخ ومنذ أن انضمّ إقليم دارفور إلى الدولة السودانية. يشير التاريخ إلى أن إقليم دارفور كان دولة لها مؤسساتها الدستورية والديوانية، وقد مارست وخَبِرت تلك الدولة التعاطي مع إدارة شئونها باقتدار لقرون طويلة امتدت لأكثر من أربعة قرون تمكّنت فيها من خلق علاقات دولية متوازنة مع الدول المجاورة لها وتلك البعيدة منها على سبيل المثال مملكة (وداي) التي كانت دولة في شرق تشاد ودولة مصر وتركيا الخلافة الإسلامية وغيرها، لكن تلك الدولة تعرّضت لهزّات عنيفة في فترات عصيبة لا سيما وهي كانت دائماً ميالة إلى التعاطي مع الشأن الدولي والإقليمي من منطلق المصير المشترك مع مراعاة المصالح المشتركة، وكل ذلك يقوم على مبدأ الحفاظ على عزّتها واستقلاليتها وسيادتها، ولعل تلك السياسة كثيراً ما وضعتها في مشاحنات واحتكاكات دائمة بلغت أوجها في نهايات القرن الثامن عشر التي تميّزت بأنها فترة انتشر وتوسّع بعدها نفوذ القوى الاستعمارية الأكثر قوة آنذاك (بريطانيا/ فرنسا)، وبدأت ملامح أطماعهما في التوسّع بمستعمراتهما ومناهضتهما للدول المماثلة لدولة دارفور تأخذ طابعاً أكثر حدة بحسبان أن استقلالية دولة مثل دارفور ستبعث بالهمّة في الدول النظيرة في المنطقة لمناهضة الغزاة.

***

كثيرة هي الكتب والمصفوفات والمؤرّخات التي تناولت تاريخ ومسيرة دارفور من الدولة إلى الولاية وما بينهما ولكنني أحيل القارئ الكريم إلى مختصر تسلسل الأحداث في دارفور الدولة سابقاً ثم الإقليم لاحقاً فالولايات حالياً، والذي يُبرز أيضاً ترتيباً زمانياً لها، هو ذلك الترتيب الذي أورده الباحثان (أوفاهي وتوبياني) في الورقة التي أسمياها «دارفور - السمات التاريخية والمعاصرة» Darfur – Historical and Contemporary Aspects, R.S. O'Fahey & Jérôme Tubiana والتي أبرزا فيها تسلسل الأحداث من العام ١٢٠٠ م حيث يبدأ التسلسل بحكم الداجو لدارفور وما بعده من سلطنات شكّلت عماد دارفور الدولة مروراً بفترة الغزو التركي المصري واستبسال دولة دارفور في مقاومة محاولات هيمنة الغزاة، وحتى فترة ما قبل تقسيم الإقليم إلى ولايات في مستهل التسعينيات ثم حقبة تفجّر الثورة المسلّحة وتمدد شرايينها في كل دارفور في العام ٢٠٠٣م، وانتهاءً بتوقيع اتفاقية سلام دارفور في العام ٢٠٠٦م في أبوجا - نيجيريا، وقد أعطيانا خلاصة تحليلاتهما لما يعتقدان أنها جذور الأزمة بالقراءة مع الفترة التي امتدت لأكثر من ثمانية قرون عاشت فيها دارفور دولة مستقلّة وذات سيادة لستة قرون منها. وبغض النظر عن توافقنا أو اختلافنا مع جل أو بعض ما جاء في تلك الخلاصة من التحليلات التي تُرجّح تأثير المكوّن المحلي الاجتماعي وتُغلّبه كعامل فاعل في الأزمة، وتضع النازحين كعامل أساسي آخر بينهم، بينما أرى أن هذه العوامل في حقيقة الأمر ليست سوى إفراز مؤقّت لأزمة سياسية قائمة ومتجذّرة قبل أن يكونوا كذلك بين إقليم دارفور والمركز، إلا أننا قطعاً نتشارك في إقرار وتسلسل الأحداث الموثّقة والتي لا يجد الشك إليها سبيلاً كتاريخ. بيد أننا هنا في هذا الفصل نركز بشكل مفصّل على قراءة وتحليل الأزمة من منظور تفاعلاتها مع الدولة السودانية وبشكل أكثر تركيزاً بعد الاستقلال الذي تم في العام ١٩٥٦م ونربط بين كل ذلك ودور وتأثير المجتمع الدولي الذي هو في نهاية الأمر يبدأ بدول الجوار مروراً بالمحيط الإقليمي دولاً ومنظمة وانتهاءً بالمنظمة الدولية وهي (الأمم المتحدة) والدول صاحبة النفوذ الأكبر مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

لا نغفل أن بريطانيا التي كانت إمبراطورية لها سطوتها ولا يغيب عنها الشمس لا بد أن تتذكّر دائماً أن أحد أعظم قادتها وهو الجنرال غردون ١٨٣٣ – ١٨٨٥م والذي تم إرساله إلى السودان لإخماد الثور المشتعلة آنذاك بقيادة الإمام محمد أحمد المهدي ١٨٤٤ – ١٨٨٥م وواصل قيادتها بعد وفاته الخليفة عبدا لله التعايشي في السودان، قد تم

قتله من قِبل الثوار الذين درج بعض المؤرّخين على تسميتهم (بالدراويش)، وحيث أن الخليفة عبد الله التعايشي ينتمي أصلاً إلى دارفور فقد كان أكثر الثوار المقاتلين وأشدهم شأواً وأصلبهم عوداً وشكيمة أيضاً كانوا قادمين من دارفور لدعم ومناصرة الثورة المهدية. ومن هنا وبالنظر إلى مصالحها المستقبلية سواء على مستوى المستعمرات التي ما زالت باقية آنذاك أو حتى عندما تستقل وتُصبح دولاً بسيادتها، فإن الحكومة البريطانية التي عايشت مرحلتين من المقاومة المتميّزة بشراستها وعزيمتها في السودان من ثورات تحت قيادة أشخاص من دارفور، علي دينار ١٨٥٦ – ١٩١٦م والذي كان سلطاناً على دارفور الدولة وقاد استقلاليتها وقاوم محاولات ضمها إلى المستعمرة البريطانية حتى استشهاده في قمة جبل مرة التي تعتبر رمزاً للسلطنة وشموخها، والخليفة عبد الله التعايشي ١٨٤٦ – ١٨٩٩م الذي خلف المهدي في قيادة الثورة ووحّد سودان المليون ميل مربع وقاوم الاستعمار حتى استشهاده هو الآخر في معركة أم دبيكرات، نتائج هذين القائدين في مقاومة الاستعمار لا بد أن يترك دلائله القوية على إستراتيجية القيادة البريطانية آنذاك في رسم ملامح الدولة السودانية المستقلّة القادمة باعتبارها إحدى المستعمرات السابقة، وأن ارتباطها معها من منطلق تأمين شكل من أشكال النفوذ في السباق الدولي لاستمالة الدول الخارجة من مرحلة الاستعمار والحفاظ على مصالحها، أو أي نوازع أخرى لا بد أن يتقاطع سلباً مع توجهات القيادات التي تحمل نفس نوازع السلطان علي دينار أو الخليفة عبد الله التعايشي، وهنا يجدر أن ندرك متانة العلاقة بين هذه المعطيات وما حدث من موالة بعض المجموعات من الإقليم الشمالي من الذين باركوا ودعموا الاستعمار نكاية في حكم المهدية، وتم استخدامهم كأدلاء ضد الثورة المهدية ساعدت في نجاح الحملة التي قادها اللورد كتشنر في العام ١٨٩٨م والتي هزمت قوات الخليفة وأعادت السودان إلى حضن الاستعمار البريطاني مرة أخرى، وكثير من المحللين ربطوا تلك الخيانة وبرروا لها بأنها جاءت على خلفية الغبن الذي اعتمر في نفوسهم منذ اختيار الإمام المهدي للخليفة عبد الله التعايشي القادم من دارفور خليفة له بدلاً من أن يختار من هو من ملّته وفي مقدمتهم الخليفة الشريف. ولعل أبلغ توصيف لذلك الدور كان قد سرد جزءًا منه المؤرّخ الراحل الأستاذ التجاني عامر أحمد عبد الماجد في لقاء في قناة التلفزيون السوداني في منتصف الثمانينيات أفصح خلاله عن بعض الملامح من مضمون الكتاب الذي كان ينوي إصداره تحت اسم (أم درمان) ويتناول فيه بتفصيل تاريخ تلك الحقبة، لكن وافته المنية رحمة الله عليه ولم يصدر كتابه

على حد علمي، بيد أن مؤرّخين ومحللين كثر تناولوا أحداث تلك الحقبة دون أن يكشفوا بشكل مفصّل وقاطع خفاياها وأسرارها، وهذا ما جعل من الحملة الدعائية إلى إعادة كتابة تاريخ السودان حملة متصاعدة وزائدة الرسوخ في أذهان الأجيال الناشئة لأنها لا تقوى على بناء مستقبل زاهر ومعافى على أرضية تاريخ يحسّون أنه ناقص أصلاً وما هو موجود منه أكثره مزيّف وقليله مشوّه.

هذا التوافق للمعطيات لا بد أن يكون له مردوداته في النظرة البريطانية لقادة المستقبل للمستعمرة السابقة، وبالتالي فإن آليات تمكين قادة الدولة القادمة ومن ضمنها التعليم كانت في يد المستعمر البريطاني الذي استخدمها بما يحفظ له مصالحه ونفوذه في ظل وجود قيادة تساعده على ذلك وليس قيادة تناكفه أو تسعى إلى محاربته، ولعل سياسة المناطق المقفولة التي طبّقها مستر مور المفتش البريطاني لمركز كتم في أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي في شمال دارفور تعتبر واحدة من تلك الآليات، لكن هذا لا يعني بالضرورة أن تكون تلك هي الإستراتيجية البريطانية الدائمة في التعامل مع التنوع السكاني للسودان، لكن عوامل ومقتضيات الحقبة ربما كانت هي المؤثّر وهي الموجّه إلى تبني تلك الإستراتيجية لتحقيق نتائج بعينها تحفظ لهم نفوذهم ومصالحهم في ظل صراع الدول الكبرى آنذاك والباحثة عن مناطق نفوذ أو مناطق حجر مصالحي في حقبة زمانية محددة لها ظروفها. بيد أنه أيضاً ليس كل القيادات التي أفرزتها الأحداث أو الآليات المتعددة خلال مرحلة ما بعد الاستقلال، ليست كلها امتداداً لتلك الإستراتيجية بشكل استنساخي ولكن كثيرون منهم ليسوا بعيدين عن تأثيرات فحواها أو لفحهم نفحها.

إذاً دارفور الدولة أو الإقليم كانت منذ ما قبل الاستقلال تشكّل تحدياً قائماً في معادلة الدولة السودانية سواء أن كانت تلك الدولة عبارة عن تناظر ممالك ودويلات أو وطن تحت التأسيس ويوحّده الاستعمار، وإزاء المنهج الإعدادي الضمني للقادة فقد كان طبيعياً أن ينحصر القدر الأكبر ممن نالوا قسطاً من المعرفة في المركز وامتداده شمالاً إلى مصر، وبالتالي عندما جاءت السودنة لم تتبن تلك النخب صيغة تضع قاعدة ثابتة لإشراك التنوع الذي يزخر به الشعب، ربما كان ذلك قد غاب عن الأذهان في غمرة نشوة الاستقلال، وربما كانت بعض رواسب الأحداث التي شهدتها الفترة المهدية ما زالت متفاعلة وعالقة في بعض النفوس، أو أن المستعمر الخارج توه قد ترك بعض الاشتراطات في ماهية قيادة الدولة المُستقلّة، أو أن التنافس الذاتي قد غلب وهيمن على تفكير النخبة، وليس ببعيد عين الجارة مصر في تشكيلة أي حكم، خاصة وأن أحد أكبر

الأحزاب يدين لها بالرعاية والوحدة الصغرى أملاً في الوحدة الكبرى، كلها احتمالات ساهمت بقدر معيّن وانتهت بأن استأثرت النخبة الشمالية بنصيب الأسد من الوظائف المسودنة، وحيث أن تلك الوظائف كانت تزيد على ٨٠٠ وظيفة بقليل، فلم يحصل الآخرون منها سوى على ثماني وظائف فقط ليس من بينهم أحد من دارفور.

دارفور والمحيط الإقليمي

الإتحاد الأفريقي

إثر اشتداد الحرب في العام ٢٠٠٣م وما بعده، وجد الإتحاد الأفريقي نفسه أمام نزاع في أكبر دول القارة مساحة وأكثرها إحاطة بدول الجوار، وبناءً على قرار مجلس الأمن رقم ١٥٦٤ لعام ٢٠٠٤م والصادر في ١٨ سبتمبر والداعم للقرار ١٥٥٦ الصادر في ٣٠ يوليو من نفس العام سارع إلى اتخاذ قرار إرسال بعثة للمراقبة وتقصّي الحقائق ومعها قوة قوامها ١٥٠ فرداً مهمتها الأساسية هي حماية أفراد البعثة وهذه البعثة بدورها تعمل ضمن بعثة الإتحاد الأفريقي في السودان African Union Mission in Sudan (AMIS) بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في السودان تحت مسمّى اليوناميس UNAMIS ذلك أيضاً جاء على أرضية اتفاقية وقف إطلاق النار التي تم توقيعها في الثامن من أبريل ٢٠٠٤م في أنجمينا وبروتكول أديس أبابا بتاريخ ٢٨ مايو ٢٠٠٤م والخاص بإنشاء آليات مراقبة وقف إطلاق النار. في منتصف العام ٢٠٠٥م كانت قوات المراقبة تلك والتي عرفت مجازاً أيضاً بقوة حماية المدنيين ورغم المبادرة وحسن النوايا إلا أنها لم تتمكن من تحقيق انجاز ملموس تجاه المهمة الأساسية وهي الحفاظ على المدنيين لأنها لم تكن تمتلك تفويضاً بالقتال من أجل ذلك وهنا كانت المفارقة، وكان الأداء السياسي هو الآخر لم يرتق إلى حجم طموحات المقهورين في الإقليم والهائمين في معسكرات النزوح واللجوء، فكان أداء الإتحاد الأفريقي في رعاية المفاوضات أسيراً لنظرية طغَى عليها التعاطف مع الدولة ضد معارضيها وبالتالي لم تحقق الوساطة الأفريقية النجاح المنتظر منها في معالجة الأزمة حين رضخت لرغبات ليس من بينها مقومات معالجة الأزمة بشكل عادل وشامل ودائم فأنتجت اتفاقية أبوجا، موقف القمة الأفريقية التي انعقدت في الخرطوم عام ٢٠٠٦م والتي رفضت إسناد الرئاسة للرئيس البشير على خلفية مآسي دارفور هي إحدى النقاط التي تُحسب للإتحاد رغم أن الطموح كان يقتضي أن يتم تحويل القمة من الخرطوم إلى مكان آخر لكن ليس لطموح البسطاء نصيب كبير في السياسة كما تؤكّد تجارب الأمم.

الجامعة العربية

جاءت ثورات الربيع العربي لتكشف معايير الجامعة في كيلها، بعد الإضاءة الوحيدة التي جاءت مع تقرير السفير سمير حسني عن الأحوال في دارفور، أبت الجامعة إلا وأن تقدّم القرابين تلو القرابين لإرضاء الخرطوم ورئيسه البشير على حساب مئات الآلاف من الجماجم التي ظل يرقص على أنغامها، فعقدت القمة العربية في الخرطوم في العام ٢٠٠٦م وتولى البشير رئاسة الدورة لمعالجة القضايا العربية وهو الذي ينضح كل ركن في بلاده بمشكلة، ورغم أن البيان الصادر عن القمة قد طالب أطراف التفاوض في أبوجا للعمل على الوصول إلى سلام وحل عاجل مما يعد إشارة متوازنة لكن ذلك لا يرقى إلى القدرة على إصلاح الجرّة التي انكسرت بقرار عقد القمة في الخرطوم وتولي البشير الرئاسة فيها. فيما بعد كانت كل مواقف الجامعة خزلاناً لإنسان دارفور، ولما جاءت الأزمة الليبية ولم تكمل أسبوعها الثالث، سارعت الجامعة إلى تعليق عضوية ليبيا فيها وتأييد قرار مجلس الأمن بفرض حظر للطيران وتأييد قرار المحكمة الجنائية الدولية بإصدار قرار اتهام القذافي بجرائم حرب، كما علّقت الجامعة عضوية سوريا بعد فترة من ذلك احتجاجاً على ما قالت أنها عمليات تقتيل تُقتَرف في حق المدنيين حينها كما تقول الإحصائيات أن عدد القتلى قد بلغ أكثر من ثلاثة آلاف، ليس من أحد يؤيد قتل أي نفس دون وجه حق، وانطلاقاً من هذه الحقيقة فإن قتل الآلاف لا شك سيكون مؤلماً وغير مقبول من أي جهة، تُرى لماذا تسرح وتمرح الحكومة السودانية بعضويتها وهي التي قتلت مئات الآلاف من شعب دارفور، هل معيار الإنسان عند الجامعة هو ذلك الذي لا يتواجد في دارفور أم أن الجامعة لديها رأي آخر، ليس ذلك فحسب بل أن هناك الصومال وغيرها من المواقف التي يدركها المراقب العادي ويستطيع أن يستخلص منها الكثير من العبر فيما يقال عن ازدواجية المعايير لطالما أن دول الجامعة ما زالت تستقبل بأريحية الرئيس السوداني المتهم من المحكمة الجنائية الدولية بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة جماعية

دور تشاد

ليس من السهل ملاحظة تأثيرات المجتمع الدولي في أمر دارفور والدولة السودانية، حيث أنه عندما نتلمّس خطى دول الجوار، ومعروف أن إقليم دارفور يجاور ليبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى وفي عهد ليس ببعيد مصر، ونضيف الآن دولة جنوب السودان، أي أن دارفور كانت تحدّها أربعة حدود دولية من جملة تسعه حدود دولية حول السودان، أما

الآن فإن إقليم دارفور يحد أربعه دول من جملة سبعة دول، وإذا عادت حدود دارفور مع مصر فإن الإقليم سيحد خمسة دول، من هنا يستطيع القارئ أن يدرك أهمية الإقليم الإستراتيجية، لا سيما وأن العمق الديمقراطي المتواصل رحماً والمتصاهر اجتماعيا والمتجانس ثقافة والمتأثر اقتصاديا والمتبادل تجارياً بالإضافة إلى العمق الجغرافي الذي يتمدد عبر تلك الحدود هو الآخر يضاعف تلك الأهمية. إقليم دارفور كان حاضنة للتشكّل السياسي لبعض دول الجوار، فقد انطلقت ثورة الرئيس التشادي السابق حسين هبري وتسلّمت السلطة في تشاد من عمق دارفور، ومثلها فعلت ثورة الرئيس الحالي إدريس دبي رغم تخلّي حكومة البشير عنه حين وضعته أمام خيارين أحلاهما مُر بأن يسلّم السلاح ويُنقلَ مقاتلوه للعيش في مخيمات للاجئين تُنصب لهم في شرق دارفور بالقرب من مدينة أم كداده التي تبعد قرابة ٤٠٠ كلم عن الحدود التشادية أو الخروج نهائياً من السودان، تزامن ذلك مع قرار الراحل العقيد القذافي بإغلاق المكاتب التابعة لحركة الإنقاذ الوطنية التي يقودها إدريس دبي في ليبيا، حينها يقال أن حسين هبري تخلّى عن شريط أوزو لليبيين مقابل ذلك، لم يكن أمام إدريس دبي غير خيار خوض الحرب، ولأنه لم يكن يملك أي خيار أفضل فقد خاض الحرب وانتصر رغم أن قواته كانت أقل من عُشر قوات الرئيس هبري، كان ذلك في نوفبر/ ديسمبر ١٩٩٠م، وهنا لا بد أن نذكر بأن حكومة البشير بالتزامن مع تبليغ قرارها لإدريس دبي، اعتقلت عدداً كبيراً من أبناء دارفور من قبيلة الزغاوة على وجه التحديد بحجة أنهم يساعدون ثورة إدريس دبي توطئة لتسليمهم لحكومة حسين هبري التي كانوا يعتقدون أنها قاب قوسين من النصر، بل زادت على غيّها وقالت أنهم تشاديون، وكان بين المُعتقَلين على سبيل المثال الدكتور الراحل إدريس دوسه عبد الرحمن استشاري الجراحة العامة وجراحة المسالك في مستشفى نيالا، ورجل الأعمال الراحل الزبير نصر حسين رحمة الله عليهما، ورجل الأعمال إبراهيم محمد خليفة وآخرين كُثر قد لا يتّسع المجال لذكرهم جميعاً لكن نحفظ لهم حقّهم الأدبي في السويداء والقلوب لما كانوا عليه من شهامة. لكن أمر الله كان أسبق فانتصر إدريس دبي وأطلقت الحكومة السودانية سراح من اعتقلتهم والحسرة تملؤها، وحاولت ركوب الموجة تودداً للنظام الجديد من خلال التسويق بأن لها يد طولَى في مساعدة الرئيس دَبِي للوصول إلى السلطة، وهو أمر عار من الصحة تماماً، إن ما يُحسب لها هو فقط وجود إدريس دَبي في الأراضي السودانية، لكنها انتقصت قيمة وإجارة هذا الوجود يوم خيّرته بين أن يَبقَى لاجئاً أو يخرج، برغم أن

بعض قادة نظام البشير كانوا يوماً في معسكرات المعارضة المسلّحة التي احتضنها ودعمها نظام العقيد القذافي تحت اسم (الجبهة الوطنية) التي كانت تعارض نظام المشير النميري، وبرغم إدراكي بأنها أمور تتعلق بسيادة الدولة إلا أن تلك السيادة لا تتجزأ ولا تتناقض ولا تُزن بمكيالين، لأن السماح لقوات الرئيس هبري للدخول إلى عمق دارفور وقتل مواطنين سودانيين يُسقِط ويكشف عورة النوايا السيادية وراء ما جرى مع ثورة الرئيس إدريس دبي.

في العام ١٩٩٠م سمحت الحكومة السودانية لقوات الرئيس حسين هبري بأن تتوغل داخل الأراضي السودانية لتَعقّبْ المعارضة التشادية، ووصلت تلك القوات إلى داخل مدينة كتم التي تبعد عن الحدود التشادية مسافة أكثر من ثلاثمائة كلم واغتالت عدداً من المواطنين واعتقلت آخرين وسـ قتهم إلى حتفهم بالتصفية في طريق العودة ومنهم المواطنان التجاني إبراهيم عامر عبد الرحمن والتجاني عمر التوم عبد الرحمن من مواطني مدينة الطينة، حيث تم اختطافهما من قرية خزان باساو الواقعة شرق مدينة الطينة وتم قتلهم في الطينة، ولم تسلم كل لقرى والمدن في الطريق من بطش تلك القوات حيث اغتالت أيضاً مواطِنَين آخرين في داخل مدينة الطينة في طليعتهم المساعد الطبي لمركز الرعاية الصحية في المدينة زكريا عبد الله والمواطن إبراهيم أبكر أنو، حدث ذلك رغم وجود حامية كبيرة للجيش السوداني في المدينة، لا أدري ما هي مهام هذه الحامية إذا كانت الأرض تُستباح تحت نظرها والمواطنين يقتّلوا من قِبل قوات دول أخرى وهي ساكنة!. في مستشفى مدينة كتم لم ترع قوات الحكومة التشادية حُرمة المَرضَى فقتلت بعضهم وهم رقود على أَسِرَّتهم، لم تكلّف الحكومة السودانية نفسها مجرّد تشكيل لجنة تحقيق ناهيك عن أن تتخذ من التدابير ما يُعيد للوطن وللدولة وللمواطنين كرامتهم، الرئيس البشير كان حليفاً قوياً للرئيس التشادي السابق حسين هبري كما كان الأخير كذلك، وبقي ذلك الحلف حتى تمت هزيمة الثاني وخلعه من السلطة على يد الرئيس الحالي إدريس دبي.

حكومة البشير بدأت عهدها باستهداف دارفور من بوابة استهداف قبيلة الزغاوه أولاً، رغم أن أعداداً لا يستهان بها من منتسبي الجبهة الإسلامية هم من أبناء الزغاوه وكان لهم دورهم في توطيد وتثبيت النظام. إلا أنهم كانوا غافلين عن حقيقة نوايا اللوبي الحاكم حتى فوجئوا به في المفاصلة وما بعدها، لقد كان من تقارير النظام السرّية هي أن قبيلة الزغاوه تمثل مهدداً للأمن القومي، لا أدري أي أمن قومي ذلك الذي يتحدثون

عنه والذي لا يضع قبيلة الزغاوة أو أي قبيلة سودانية أخرى ضمن مكونات المجتمع السوداني المطلوب حمايته، وبدلاً من ذلك يضعونها في مصاف مهددات الأمن القومي، وكأن هذا الأمن القومي هو مزايا حكرية للوبي الحاكم. هذا كان تقريراً منذ بواكير تسلّط النظام على السلطة بانقلابه في ١٩٨٩م، لذلك ليس غريباً عليه أنه أطلق يد قوات حكومة الرئيس التشادي السابق هبري بأن تتوغل في الأراضي السودانية لعمق أكثر من ٣٠٠ كلم وتفعل ما تفعل بحجة أن المعارضة التشادية إنما هي بزعامة إدريس دبي الذي ينتمي لنفس القبيلة، علماً بأن قبيلة الزغاوة هي إحدى قبائل دارفور التي دافعت عن حدود السودان الغربية ضد التمدد الاستعماري الفرنسي شرقاً منذ ما قبل القرن التاسع عشر، ولن تغفل ذاكرة التاريخ حتى وإن أغفلت صفحاته بأن السلطان عبد الرحمن بشارة آدم طه المكنّى (فرتي) والد السلطان دوسه عليهما رحمة الله قد قاوم تمدد الاستعمار الفرنسي شرقاً في الأراضي السودانية واستشهد هو وعدد كبير من شعبه في تلك المعارك المشهودة في العام ١٩١٢م، والتي توازت وتزامنت معها معارك وانتصارات مماثلة خاضتها قبيلة المساليت بزعامة السلطان تاج الدين وشقيقه بحر الدين. أولئك العظماء مع شعوبهم وكل قبائل دارفور بعظمتها وإرثها سطّروا ملاحم الحفاظ على الحدود الغربية للسودان حتى اليوم، رغم استغفال تاريخ السودان المدّون لتفاصيل تلك الملاحم إلا لماماً، لكن السياسة المختلّة تفعل الكثير، فحكومة البشير بسياساتها العوجاء لم تترك للجنوبيين خياراً سوى أن ينحازوا إلى خيار الانفصال، وبالتالي هي أول حكومة تُقطّع أوصال السودان الموحّد فتقلّصه من مليون ميل مربع يقطنه أكثر من أربعين مليون نسمه إلى ما يزيد على سبعمائة ألف ميل مربع بقليل، وخمسة وثلاثين مليون نسمة، وبالتالي تستهين وتُبخّس بتضحيات أولئك القادة العظماء الذين ضحّوا بأرواحهم ورجاحة رشدهم في التعامل مع تنوّع شعب السودان حفاظاً على أرضه وعليه موحّداً.

بعد الاندلاع الأخير للنزاع المسلّح بين الثورة في دارفور ونظام البشير رغم ما قلت عنه أنه كانت هناك أكثر من ثماني جولات مفاوضات مباشرة، ورغم تمشدق النظام دائماً بأن الحركات الثورية في دارفور هي التي دوّلت النزاع وأدخلت المجتمع الدولي إلا أن حقيقة أن النظام هو الذي دوّل النزاع، أمر لا يقبل المواربة ولا يدع مجالاً للجدال والتملّص. فالرئيس البشير هو الذي استنجد بالرئيس التشادي إدريس دبي ودعاه إلى مدينة الفاشر في العام ٢٠٠٣م وهناك طلب منه صراحة أن يتدخل بجيشه إلى

جانبه لإنهاء الثورة الدارفورية، حينها لا توجد منظّمة أجنبية واحدة ولم تتدخل أي دولة، وذلك كان أول تدويل للنزاع، عندما التقى الرئيس التشادي في بدايات الثورة الشهيد عبد الله أبكر بشر قائد جيش حركة تحرير السودان وطلب منه التراجع عن فكرة الثورة وأنه على استعداد لمعالجة الأمر مع الرئيس البشير إذا كانت هناك مطالب للقبيلة في منطقة الزغاوة، قال له عبد الله أبكر نحن ثمنا بثورة تماماً كما قُمت أنت بثورة وليس لنا قضية خاصة بالقبيلة، وأن النزاع بيننا وبين الحكومة السودانية يتعلق بقضية شعب على مستوى دارفور والسودان وأن حركة تحرير السودان ليست حركة قبيلة، أتركنا مع البشير ولا بد أن يأتيك أحدنا يوماً شاكياً، وبعد أن أذاقت الثورة الحكومة مرارة الهزائم هرول الرئيس البشير إلى الرئيس دبي شاكياً ومستنجداً، وبتلك الخطوة بدأ البشير تدويل النزاع فدخلت تشاد للوساطة وبدأت أولى المفاوضات في مدينة أبّشي التشادية في العام ٢٠٠٣م. خلال الأعوام ٢٠٠٣ – ٢٠٠٨م دعمت الحكومة السودانية المعارضة التشادية بكل ما تحمل كلمة دعم من معنى باعتراف بعض مسئوليها، وكادت المعارضة أن تطيح بالرئيس دبي في محاولتين عندما دخلت قواتها إلى داخل العاصمة أنجمينا في المحاولة الأولى في يناير ٢٠٠٥م وفي المحاولة الثانية في فبراير ٢٠٠٨م حيث وصلت إلى مشارف القصر الرئاسي، وعلى عكس ما ذهب إليه الرئيس السابق هبري الذي غادر أنجمينا بمجرد وصول المعارضة مدينة ابّشي، فالرئيس إدريس دبي رفض مغادرة أنجمينا وبقي بين قواته يقاتل داخل القصر. خلال تواجدنا في مدينة الجنينة في العام ٢٠٠٧م ضمن زيارة كبير مساعدي رئيس الجمهورية ورئيس السلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور، كانت قوات المعارضة التشادية تتجول بأسلحتها داخل المدينة كما لو كانت في تشاد، نفس المشهد الذي سبق لي مشاهدته في العام ١٩٨٠م في نفس المدينة حيث كانت قوات المعارضة التشادية التي تُسمَّى (Forces Armées du Nord or FAN) قوات الشمال المسلّحة وتُعرف اختصارا ب (فان) التابعة لحسين هبري تتجول داخل المدينة وضواحيها بكامل الحرية، ورغم دلك نجد أن هناك حِلفاً قائماً بين الرئيس إدريس دبي والرئيس البشير حتى وإن حكمته المصالح وليس في ذلك دهشة، لكنه حلف هش حيث ستنقطع حبائله بانقطاع المصالح التي تربطهما كأنظمة وستبقى العلاقة الشعوبية بأزليتها بين الشعب السوداني عبر إقليم دارفور والشعب التشادي عبر أقاليمه الشرقية (Biltine) و (Ouddai) و (Borkou)، حكومة البشير حاولت استغلال التأثير القوي للعامل القبلي الذي يهيمن على صياغة الحكومات في تشاد لينتقم

من قبيلة هي أحد مكونات المجتمع السوداني وذلك بإطلاق يد قوات الرئيس هبري، حينها لم تكن هناك أي حركات ثورية دارفورية وهو المبرر الواهن الذي يتخذه النظام اليوم لإبادة شعب دارفور.

ليبيا القذافي

أدركت ليبيا الأهمية الإستراتيجية لإقليم دارفور، والحقيقة أن أحلام الزعيم الليبي الراحل العقيد معمّر القذافي كانت تتمدد داخل ذاكرته لتستوعب كل أفريقيا وفق رؤية إستراتيجية بعيدة تُمكّنه من تحقيق طموحه لزعامتها، خاصة بعد أن بادر القادة الأفارقة بكسر حظر الطيران الذي كان مفروضاً على ليبيا في الثمانينيات، فكانت مبادراته بتكوين ما أسماه بفضاء دول الساحل والصحراء ثم ما لبث أن تطور بمبادرته إلى خطوة متقدمة بإنشاء الإتحاد الأفريقي على أنقاض منظمة الوحدة الأفريقية، ولم يكن ما كان يُسمّى الفيلق الإسلامي إلا جزءًا من تلك الإستراتيجية، ثم ما لبث أن تجاوز الفيلق الإسلامي واستعاض عنه باللجان الثورية أو الجيش الأممي الذي كما تقول التقارير أنه ضم كل أجناس العالم، ولتحقيق تلك الإستراتيجية فقد كان إقليم دارفور دائماً يمثّل أهمية خاصة عنده كونه المعبر والعمق لأفريقيا لا سيما وأن الحركة التجارية كانت أكثر نشاطاً عبر دارفور لبقية أقاليم السودان وكذلك إلى تشاد المجاورة، إقليم دارفور ظلّ على مر العقود يُصدّر الإبل والأغنام ومنتوجات أخرى إلى ليبيا ويستجلب البضائع الحديثة الواردة عبر البحر الأبيض المتوسط، وكما سبق أن قلت أن إقليم دارفور كان أيضاً مَعبراً للعمالة السودانية والأثيوبية وبعض دول شرق أفريقيا إلى ليبيا، وأن سوق العمل في ليبيا شكّل مخرجاً للدارفوريين عندما ضرب الجفاف مناطق واسعة من شمال إقليمهم وتناستهم حكوماتهم حيث هاجر مئات الآلاف إلى هناك وبدأت عائداتهم المالية تعود إلى الإقليم بما في ذلك مختلف أنواع البضائع والمستلزمات الحديثة التي غزت كل أسواق السودان، وكانت مدينة مليط التي تبعد نحو ٦٠ كلم إلى الشمال من مدينة الفاشر عاصمة الإقليم، تستقبل مئات الشاحنات المحمّلة بالبضائع القادمة من ليبيا يومياً، فشكّلت تلك الحركة التجارية مصدراً مقدّراً من الدخل القومي عبر الرسوم الجمركية من المحطة التي أقيمت هناك وتحسّنت اقتصاديات المجتمع الدارفوري وبالطبع الأسرة في دارفور، ورغم أن الإرسال التلفزيوني دخل إلى دارفور متأخراً مقارنة ببعض أقاليم السودان الأخرى، إلا أن مواطني مدينة الفاشر هم أول من شاهد الإرسال التلفزيوني الملوّن في السودان عبر الأجهزة التي كانت تدخل عبر مليط ثم انتشرت بعد

ذلك إلى بقية أقاليم السودان التي كانت حينها تُشاهد الإرسال التلفزيوني العادي أو كما يُسمَى غالباً بالأسود والأبيض، ذلك الانتعاش الاقتصادي المتصاعد في دارفور لم يرق لبعض النافذين في اللوبي الحاكم فعمدوا إلى إغلاق محطة الجمارك في مليط وتحويل مسار الشاحنات الليبية إلى محطة مؤقّتة أنشئت في الحمرة في كردفان، ثم ما لبثوا طويلاً حتى حوّلوها إلى مدينة دنقلا في الإقليم الشمالي، ثم توجّهت المؤامرة إلى محطة جمارك (كرب التوم) التابعة لولاية شمال دارفور والتي تُمثّل بداية مدخل الشاحنات من ليبيا إلى السودان بعد تجاوزها لمنطقة العوينات، فنزعتها الحكومة وأضافتها إلى الولاية الشمالية ولا تعلم أن نزع الأرض ليس كنزع الثياب. ضمن هذا الإطار المركّب من العوامل ذات التأثير المتعدد وحتى يتمكن الزعيم الليبي من تحقيق إستراتيجيته الشاملة في القارة عبر دارفور، فقد فكر في تعبيد طريق أسفلتي بطول أكثر من ١٢٠٠ كلم يربط بين مدينة الكفرة الليبية ومدينة الفاشر العاصمة التاريخية لإقليم دارفور وعاصمة ولاية شمال دارفور حالياً، الجزء الليبي من الطريق حتى مدينة الكفرة مكتمل التعبيد وبقي الجزء داخل السودان وهو بطول ٨٠٠ كلم تقريباً، لكن حكومة البشير ومن قبلها حكومة المشير النميري وحتى حكومة الديمقراطية التي جاءت بعد زوال نظام مايو جميعهم وقفوا ضد تعبيد هذا الطريق وكأنهم بذلك يريدون أن يقولوا أن إقليم دارفور الذي لم نربطه نحن بأي طريق مسفلت مع أي جزء آخر من السودان منذ الاستقلال، لن نسمح له بأن يقفز قفزة نوعية ليرتبط بطريق قاري يمهّد له الارتباط بأوروبا عبر ليبيا والبحر الأبيض المتوسط.

لكن محاولات النظام الليبي للبقاء مرتبطاً بدارفور لم يتوقف، حيث أنه بعد اندلاع الأزمة في بداية الألفية الثالثة، ظل على علاقة مشوبة بالحذر مع كل الأطراف، وأصبحت ليبيا مُسهّلاً في مفاوضات أبوجا فاستقبلت أراضيها عشرات الوفود من الحركات الثورية ومن الحكومة والمجتمع الدولي على السواء، وكم سعت للعب دور محوري من منظورها الخاص رغم التقاطعات المتباينة للمصالح، ولعل أبرز محاولاتها كان اللقاء الجامع لأبناء دارفور في طرابلس في يناير ٢٠٠٥م حين استضافت طرابلس أكثر من ألف ونيف من أبناء دارفور بمختلف مشاربهم، لكن النتائج لم تكن بحجم الحدث حيث أرسل النظام أعداداً كبيرة من غُلاة التمييع والرفض فوقفوا حجر عثرة أمام تحقيق أي توافق شعبي إيجابي، واكتفى الملتقى بإصدار إعلان خجول ومِن ثم بقيت الأمور على حالها، نفس المآل ذهب إليه منبر طرابلس لرافضي اتفاقية أبوجا بعد أن اختزل العقيد

القذافي دارفور وأزمة الدولة في السودان حين قال أنها خلاف على بعير، وقد أبهج ذلك الحديث نظام البشير فسعى إلى نشره بكل الوسائل المتاحة له، كان ذلك امتداد لأنواع الدعم المتنوّعة التي ظل القذافي يقدمها لنظم البشير من حين لآخر، وبالتالي كان مصير مفاوضات (طرابلس – سرت) أيضاً هو مصير الملتقيات والمنتديات السابقة التي تبنّتها ليبيا. رغم كل الدعم والعلاقة التي استفادت منها كثيراً كانت الحكومة السودانية دائمة التوجّس من تقلّبات العقيد القذافي، كذلك كانت الحركات الثورية المسلّحة تضع اعتباراً كبيراً لتلك التقلّبات لكنها لم تُفعّل في اتجاه استغلالها في حالاتها الإيجابية كما ينبغي لصالح الثورة. البائن في الدور الليبي هو أن تيارين اثنين كانا يتنافسان لاعتلاء مركز القوة والقرار والتقرّب من القذافي في ليبيا، وهما التيار الثوري الذي يتزّعمه عبد الله السنوسي وآخرين والتيار القومي العروبي الذي يتزّعمة علي عبد السلام التريكي وسليمان الشحومي ومشايعيهم، ولعل العقيد القذافي أيضاً كان حريصاً على موازنة ميوله من حين لآخر وفق هذه المعادلة للإبقاء على كل الخيوط بيده، بيد أن الكيانات الاجتماعية القبلية هي الأخرى تتحرك ولها نفوذها لكن ضمن المحورين المشار إليهما.

في مارس ٢٠٠٥م أبرق الزعيم الليبي طالباً حضور عبد الواحد نور ومني أركو ود. خليل إلى طرابلس، حينها كانت علاقات ليبيا مع إريتريا قد ساءت لبعض الوقت، ومعلوم أن أريتريا كانت تستضيف بشكل دائم قيادة حركة تحرير السودان في أراضيها بينما كان د. خليل متواجداً في فرنسا، استدعت القيادة الإريترية عبد الواحد نور رئيس الحركة ومني أركو الأمين العام وكنت أنا ضمن الحاضرين في ذلك اللقاء، أبلغنا المسئول الإريتري بأنهم ينصحون بعدم السفر إلى ليبيا تلبية لدعوة العقيد القذافي حيث أن معلوماتهم من مصادرهم تؤكّد بأن القذافي ربما يفرض عليهم أمراً يتعلق بمعالجة الأزمة من منظور ليبي بحت، وقد لا يكون ذلك مرضياً لكم، فإن رفضتم فإن عواقب رفض قرار العقيد القذافي غير مضمونة النتائج وما يمكن أن يفعل، لكن المسؤول الإريتري ترك في نهاية الأمر قرار السفر من عدمه لنا واكتفى بتقديم النصح، كان عبد الواحد نور شديد الإصرار على الأخذ بنصيحة الإريتريين وأنه يرى عدم الاستجابة لدعوة القذافي، أما مني أركو فقد كان هو الآخر مؤيداً لقرار عدم سفرهما ولكن يرى أن ترسل الحركة وفداً يرأسه شخص آخر، أما أنا فقد كنت من مؤيدي تلبية الدعوة على أي حال. بعد مناقشات حول الأمر رسى الرأي إلى أن أقوم أنا على رأس وفد إلى ليبيا تلبية

للدعوة. في اليوم التالي أرسلت القيادة الليبية طائرة خاصة أقلّت وفدنا الذي يتألف من خمسة أعضاء أذكر من بينهم عبد العزيز عثمان سام المستشار القانوني للحركة ومبارك عيسى نهار وآخرين، ووصلنا ليبيا مساءً. في اليوم الثاني لوصولنا جاءنا في الفندق وفد برئاسة سليمان الشحومي وكيل وزارة الخارجية آنذاك واجتمعنا لأقل من ساعة حيث نقل امتعاض القذافي لعدم حضور عبد الواحد نور ومني مناوي، وكان الشحومي يتحدث بلهجة فيها شيء من العنجهية لكنا أوضحنا له أن ذلك قرار يخص الحركة وأنها لبّت الدعوة وبعثت وفداً رفيعاً برئاسة كبير المفاوضين، ولم يخلو ردّنا أيضاً من العِزّة بما يتوافق مع عنجهيته، ولعله حين تلقّى ردّنا لا بد أن يكون قد تمنّى لو لم يبدأ الحديث بتلك اللهجة لا سيما ونحن نزلنا ضيوفاً عليهم، انصرف الشحومي ووعد بأنهم سيبلّغوننا في اليوم التالي بموعد لقاء العقيد القذافي أو ما يستجد في ذلك الاتجاه.

في ثالث أيام زيارتنا التقينا الأستاذ عبد الله السنوسي وهو شخص مقرّب جدّاً من العقيد ويقول المراقبون والمحللون أنه يتولى أكثر الملفات أهمية في ليبيا ومن بينها الأمن لكننا لا نملك حقيقة ذلك، في ذلك الاجتماع أبلغنا بأن سبب الدعوة هو أن ليبيا بحكم دورها كمسهّل في العملية التفاوضية في أبوجا فإنهم قد دعوا وفداً رفيعاً من الحكومة السودانية برئاسة نائب رئيس الجمهورية علي عثمان طه وبرفقته د. مجذوب الخليفة رئيس وفد الحكومة للمفاوضات والفريق صلاح عبد الله قوش مدير الأمن والأستاذ أمين حسن عمر عضو وفد التفاوض، وأن ليبيا تريد منا أن نلتقي بهذا الوفد في إطار تقريب وجهات النظر أو حتى الوصول إلى تفاهمات ثنائية قبل الجولة الرابعة التي كانت ستنطلق بعد أقل من أسبوعين، ثم بعد ذلك نلتقي العقيد القذافي، كنت صريحاً معه، وبعد تبادل الترحيب والمسائل البروتكولية أبلغته بأننا لن نلتقي أي وفد حكومي في أي مكان خارج إطار التفاوض في أبوجا وليس لقرار الحركة استثناء، ليس ذلك لأننا لا ندرك أبعاد الدور الليبي كمسهّل ولكن لأننا على قناعة بأن الحكومة السودانية ستستغل مثل تلك اللقاءات لبث الإشاعات والفرقة بين الثوار وأن المرحلة حساسة ولا تتحمل مثل تلك الهزّات، وأن على الحكومة السودانية إذا أرادت أن تُقدّم ما تريد تقديمه من معالجات صادقة على طاولة التفاوض إذا كانت راغبة في معالجة الأزمة بشكل نهائي، حيث أن هناك أطرافاً أخرى شريكة في الموضوع وليس لدينا أي خصوصيات نبحثها مع الوفد الحكومي، رغم إصراره على ضرورة أن نلتقي بالوفد لكن كان إصرارنا بالرفض والاعتذار أكثر شدة، وغادرنا مكتب عبد السنوسي بعد أن نعتنا قائلاً باللفظ (إنتو

راسكم قوي) ولعل مثل ذلك الوصف في موقفنا ذلك مدح بما يُشبه الذم. وفي اليوم التالي أبلغنا بأن اللقاء الذي كان مرتّباً لنا مع العقيد القذافي قد ألغي فلم نكترث كثيراً.

التقينا في الفندق الذي نزلنا فيه (فندق المهاري) وفد حركة العدل والمساواة برئاسة الأستاذ بحر أبو قرده الأمين العام حينها والذي انضم إلى حركة التحرير والعدالة ويشغل منصب وزير الصحة بعد اتفاقية الدوحة، وعضوية الأستاذ أحمد تقد لسان كبير المفاوضين والدكتور أبو بكر حامد نور، سألناهم إن كانوا قد طلبوا منهم لقاء الوفد الحكومي، قالوا طُلِب منهم ذلك لكنهم رفضوا مقابلته، كذلك التقيت مصادفة عضو حركة تحرير السودان الشهيد إسماعيل يوسف المعروف ب (نصر الدين) في بهو الفندق حيث جلسنا نتجاذب الحديث فعلمت منه أن عبد الواحد نور أبلغه هاتفياً بينما كان هو في القاهرة بأن يسافر فوراً إلى ليبيا على رأس وفد لتلبية دعوة القيادة الليبية، كان ذلك أمراً غريباً لي إذ كيف أن عبد الواحد الذي كان في الأمس الأول يُعارض بشدة مجرّد إرسال أي وفد تلبية للدعوة الليبية ثم وافق على مضض قيامنا بتلبية الزيارة بوفد أقوده أنا، كيف له أن يقوم بتكليف وفد آخر من ورائنا لا نعلمه إلا بالمصادفة، وبغض النظر عن مردود ذلك التوازي في نظر القيادة الليبية إلا إنني سألت الأخ نصر الدين إن كان قد التقى الوفد الحكومي خاصة وأنه وصل طرابلس قبلنا بيوم، أنكر ذلك لكنه أكد على أنه على موعد آخر في مساء ذلك اليوم مع عبد الله السنوسي.

في اليوم الرابع لزيارتنا علمت أن وفد حركة العدل والمساواة قد سافر إلى تشاد وأن الأخ إسماعيل يوسف (نصر الدين) أيضاً قد سافر عائداً إلى القاهرة، كما سافر نائب الرئيس السوداني علي عثمان طه بعد أن يئس من رفضنا مقابلة وفده ولكن ظل باقي أفراد وفده على أمل، ولما لم يتم اللقاء بنا لحقوا هم أيضاً به بعد يومين. في مساء اليوم الرابع جاءنا مسئول كبير في الأمن الخارجي وجلس يُحدّثنا قائلاً أن رفضكم مقابلة الوفد الحكومي يؤكّد بأنكم ثوار حقيقيون ولكم قضية ولكنكم ستبقوا في الساحة وحدكم حيث أن الآخرين قد التقوا بالوفد السوداني ووقّعوا معه على مذكّرات تفاهم، وسيكملون محادثاتهم في أنجمينا – تشاد بعد أيام، كأن الرجل يشير يقصد بحديثه أن يشير إلى وفد حركة العدل والمساواة والوفد الذي قاده إسماعيل يوسف (نصر الدين)، شكرته وأكدت له بأننا نُنفّذ قراراً قائماً للحركة ونتحمل تبعاته مهما كانت. بعد ذلك بقينا عشرة أيام لم نر فيها مسئولاً للمراسم الليبية ممن كانوا يرافقوننا في الأيام الأولى، ولم نتلق أي اتصال هاتفي من أي مسئول ليبي ولم نتمكن من الاتصال بأي مسئول حتى عبر

الهاتف لأن هواتفهم كانت مغلقة، مضى على وصولنا قرابة أسبوعين، أدركت حينها أن القيادة الليبية تريد معاقبتنا على عدم تحقيق رغبة القائد القذافي باللقاء بوفد الحكومة السودانية، ناقشنا في إطار وفدنا أمر القيادة الليبية في تجاهلنا وذهبنا بتوجّسنا بعيداً لا سيما وأن كل شيء محتمل من العقيد القذافي، لا أحد يستطيع أن يتوقع ماذا سيفعل، فأخذت الوفد وذهبنا إلى السفارة المصرية حيث كنت على معرفة بالقنصل المصري الذي تعرّفت عليه عن قرب عندما حصرنا مُتقى طرابلس في يناير ٢٠٠٥م وطلبت منه منحنا تأشيرات دخول إلى مصر لأننا نود السفر إلى إريتريا عبرها، جميعنا كنا نحمل جوازات سفر إريترية، لم يتردد ومنحنا التأشيرات، ومن هناك ذهبنا إلى مكتب الخطوط المصرية وأكملنا الحجز بغرض السفر في اليوم الثاني إلى أسمرا عبر القاهرة، وأبلغنا قيادة الحركة المتواجدين في أسمر – إريتريا طالبين منهم أن يحوّلوا لنا قيمة التذاكر أو يشتروها من هناك حيث لم نكن نملك قيمتها. عُدنا إلى الفندق بعد ذلك، وفي المساء جاءنا مسئول المراسم الذي كان يرافقنا في الأيام الأولى وقدم جملة اعتذارات عن غيابه طوال عشرة أيام معللاً أنه كان في رفقة عبد الله السنوسي الذي سافر إلى سرت بطلب من القذافي، وأنهم كانوا مشغولين لذلك لم يواصلونا، ذلك كان أمراً فيه الكثير من التبسيط والسخرية لعقولنا ونحن ندرك أنهم يحصون حتى عدد زفراتنا ونحن نتنفس بينما نحن في ليبيا لكننا تجاوزنا الأمر بقبول اعتداره كوننا سنغادر على أي حال، أذكر أنه أحضر إلينا أربع ساعات يدوية مطبوع عليها صورة العقيد القذافي قال أنها هدايا من قِبل القائد عبر عبد الله السنوسي، سلمناها إلى مكتب الأمانة العامة للحركة عندما عدنا إلى أسمرا، استلمنا تذاكر سفر جاهزة إلى أسمرا عبر القاهرة من موظف المراسم المرافق وشكرناه وطلبنا منه تبليغ شكرنا وسلامنا للقيادة الليبية على حسن الضيافة حيث حاولنا الاتصال بعبد الله السنوسي لكن كان هاتفه مغلق طوال الوقت، لعله لم يزل غاضباً منا، وغادرنا صبيحة اليوم التالي، بعض الإخوة فيما بعد قالوا لنا على سبيل المزح، أحمدوا الله لأن أمركم لم يبلغ قصة الإمام موسى الصدر التي ما زالت مجهولة وضحكنا.

تُروّج حكومة البشير إشاعات كثيرة عن حجم المساعدات التي يقدمها القذافي للحركات الثورية لكن على قدر ما أعلم فإن المساعدات التي قدّمها نظام العقيد القذافي للثورة الدارفورية تنحصر في المقام الأول في استضافة مئات الآلاف من أبناء دارفور الذين يعملون في ليبيا منذ سبعينيات القرن الماضي وأولئك الذين شرّدهم النظام بعد اندلاع النزاع المسلّح في ٢٠٠٢م، بالإضافة للتسهيلات اللوجستية المتعلقة بسفر وفود

الحركات من وإلى ليبيا أو إلى مقار المفاوضات أو الدول التي لها علاقة بالملف مثل نيجيريا وتشاد وإريتريا ومقتضيات ضيافة الوفود التي تصل إلى ليبيا، ولعلها أيضاً قدّمت بعضاً من قوافل الإغاثة لبعض المقيمين في المعسكرات التي تقع في مناطق سيطرة الحركات الثورية في العام ٢٠٠٥م، ومعلوم أن المجتمع الدولي كان قد اعتمد ليبيا معبراً للإغاثة التي تأتي من أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط باعتبار أن جوار ليبيا لدارفور سيسهّل دخول تلك الإغاثة بشكل سلس لا سيما في ظل تعقيدات الحكومة لمرور الإغاثة من عمق السودان في السنة الأولى والثانية للنزاع. هذا هو حدود إدراكي لما قدّمته ليبيا على الأقل من منظور كوني كنت قيادياً في حركة تحرير السودان. حتى عندما ذهبنا إلى ليبيا في العام ٢٠٠٧م ضمن وفد للسلطة الانتقالية لعرض مشروعات صندوق دارفور للإعمار والتنمية أملاً في أن تتبنى ليبيا تمويل بعض المشروعات عطفاً على التزامها السابق، لم تقدّم لنا القيادة الليبية أي دعم لتلك المشروعات التي حملناها معنا في تلك الزيارة لكنها وعدت بأنها ستلبّي الأمر لاحقاً، لكنها أعلنت رغبتها في تنفيذ بعض المشروعات بشكل مباشر عبر مؤسسة القذافي الخيرية فيما بعد في بعض مناطق دارفور. عقب عودة وفد السلطة الانتقالية مباشرة إلى الخرطوم سافر وفد من الحكومة السودانية إلى ليبيا ضم د. مجذوب الخليفة ود. مصطفى عثمان إسماعيل وآخرين لمسح آثار زيارة وفد السلطة الانتقالية، وهو النهج الذي آلت الحكومة على نفسها أتباعه عقب أي زيارة قامت بها السلطة الانتقالية إلى الدول العربية من أجل استقطاب دعم وأموال لمشاريع الإعمار والتنمية في دارفور، حيث حدث ذلك عقب زيارة وفد السلطة إلى قطر في نوفمبر العام ٢٠٠٧م والتي التقى فيها الوفد بعدد من المسئولين القطريين في مقدمتهم ولي العهد سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، إذ بمجرد وصول الوفد عائداً إلى الخرطوم، أرسل النظام في اليوم التالي مباشرة وفداً ضم د. مصطفى عثمان إسماعيل مستشار رئيس الجمهورية وصلاح عبد الله قوش مدير الأمن، وعقب عودة وفد السلطة الانتقالية إلى الخرطوم من زيارته إلى المملكة العربية السعودية في نفس العام والتي التقى فيها بالأمير خالد الفيصل أمير منطقة مكة المكرّمة والأمير سعود الفيصل وزير الخارجية والأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية آنذاك وتوّج الزيارة بلقاء خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، سارع النظام إلى إرسال وفد قاده الفريق عبد الرحيم محمد حسين وزير الدفاع لمسح آثار الزيارة، هو نهج درج عليه النظام ليّثبت للآخرين بأن لا يؤيد أي دعم مباشر للسلطة الانتقالية حتى وإن كان عائد

ذلك الدعم هو لمصلحة المواطن الذي هو في الآخر مصلحة الوطن. حتى تاريخ استقالتي من رئاسة الصندوق لم تقدّم ليبيا تمويلاً لأي مشروع من مشاريع الصندوق، بيد أنه جاء في الإعلام عقب ذلك أن مؤسسة القذافي الخيرية قد نفذت بعض المشروعات المحدودة، لكن تحت كل الظروف نثمّن دور ليبيا حكومة وشعباً على كل الجهود التي قدّموها ليس فقط في اتجاه البحث عن معالجة نهائية للأزمة ولكن في اتجاه كل الشعب السوداني، ويكفي كما قلت استضافتهم لمئات الآلاف لعشرات السنين. بيد أنه لا ينبغي أن ننسى بأن القذافي قدم أكبر دعم لنظام البشير حين وضع الدكتور خليل إبراهيم رئيس حركة العدل والمساواة قيد الإقامة الجبرية في ليبيا لأكثر من عشرة أشهر ومنعته من الالتحاق بقواته في دارفور مما كان له أبلغ أثر معنوي على منسوبي الحركة وقواتها وفي الجانب الآخر أعطى النظام دفعة معنوية كبيرة.

إريتريا والأزمة

نالت إريتريا استقلالها من إثيوبيا في العام ١٩٩٣م، ومعلوم أن النظام السوداني قد أعلن في منابر عديدة أنه قد دعم المعارضة الفاعلة في إثيوبيا ضد نظام الرئيس الإثيوبي السابق منقستو هايلا مريم معللاً بأن الأخير كان يحتضن الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة الراحل د. جون قرنق دي مبيور ويدعمها في ثورتها ضد نظامه، وبالتالي فقد جاء دعم حكومة البشير للثورة الإريترية بقيادة الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة وزعيمها الرئيس الإريتري أسياسي أفورقي ضمنياً لأنها كانت حليفاً للجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي والتي جاء منها رئيس الوزراء الإثيوبي ملس زيناوي بن أمليص، والحقيقة أن عدداً كبيراً من قيادات الثورة الإريترية قد أقاموا في السودان منذ بواكير ثورتهم في الستينيات من القرن الماضي. بعد أن نالت إريتريا استقلالها، استقبلت هي الأخرى قيادات المعارضة السودانية المتمثلة في التجمع الوطني الديمقراطي الذي كان يضم ثمانية عشرة تنظيماً من بينهم الحركة الشعبية وحزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي والحزب الشيوعي، وأخيراً انضمت الحركات الثورية كحركة تحرير السودان ومؤتمر البجا والفهود الحرة وغيرها. لم يرق للحكومة الإريترية نشاط النظام السوداني في أراضيها وسارع إلى قطع علاقاته مع النظام السوداني وتسليم السفارة السودانية في أسمرا للتجمع الوطني الديمقراطي.

برغم تبنّي إريتريا خطاً واضحاً في دعم التجمع الوطني الديمقراطي في مقابل ما تقوله أن الخرطوم تدعم التنظيمات الإسلامية المعارضة لها، إلا أنها أيضاً دخلت في

خط أزمة دارفور وذلك من خلال استضافتها للحركات الثورية منذ العام ٢٠٠٤م، وتبنّت خطاً واضحاً في دعمها السياسي والمعنوي لتلك الحركات وكذلك مؤتمر البجه والأسود الحرة حتى بعد اندماج التنظيمين في تنظيم واحد تحت مسمّى جبهة الشرق بقيادة موسى محمد أحمد مساعد الرئيس السوداني الحالي الذي جاء إلى المنصب من خلال اتفاقية الشرق التي تم توقيعها في أسمرا في أكتوبر ٢٠٠٦م.

الدور الإريتري في دارفور تطور بحكم طموحات القيادة الإريترية في لعب نفس الدور الذي تلعبه كل من تشاد وليبيا حتى وإن كانت إريتريا تبعد جغرافياً عن إقليم دارفور، لذلك كانت حاضرة في كل جولات التفاوض التي جرت في أبوجا، لكنها لم تكن راضية عن الاتفاقية التي تم التوصّل إليها في مايو ٢٠٠٦م، وبينما أتفهم ما صرّحت به من أنها تبني عدم رضاها من حيث تنطلق الحركات الثورية الرافضة لتلك الاتفاقية باعتبار أنها لن تحقق السلام، لكنني أستطيع أن أقول بأن ما كان يشغل بالها أكثر هو أن يتم أيضاً الحل لأزمة شرق السودان بحيث لا تبقى أزمة يتيمة تؤرّقها، لأن المعالجة في دارفور واستمرارية النزاع في شرق السودان يعني أن ثقل الحكومة السودانية سيتوجه إلى الشرق وبالتالي يستعصى أمر معالجة قضية الشرق وتجد نفسها أسيرة لنزاع قد يطول ويستنزفها خاصة وأن علاقتها مع المجتمع الدولي بدأت تتدهور تدريجياً حتى بلغت مرحلة تعليق مهمة بعثة الأمم المتحدة في يوليو ٢٠٠٨م والمعروف أنها البعثة التي ظلّت تعمل وفق قرار مجلس الأمن رقم ١٣١٢ الصادر في ٣١ يوليو ٢٠٠٠م. نحن ندرك عمق روابط الرحم التي تربط بين القبائل في شرق السودان والقبائل في غرب إريتريا وكان عصياً على إريتريا أن لا تدعم قضية الشرق، ذلك جزء من قدر السودان وهو في قبضة نظام البشير حيث تنتشر بؤر النزاعات والأزمات وحيث الحرب في كل مكان كما هو قدر جيرانه حيث تنتقل أزماته إليهم بحكم الترابط القبلي والاجتماعي على الحدود.

عموم المجتمع الدولي والأزمة

في إطار شعوره بتكالب العالم عليه سعى النظام إلى خلق أجسام يحاول من خلالها إظهار أن له من يناصرونه من العالم الغربي ويقفون منه موقف المدافع حيث أطّلعت على تقرير بعنوان نبحث وراء الدعاية Looking beyond the propaganda صادر في مارس ٢٠٠٤م من مجلس يُسمَّى مجلس العلاقات الشعبية الأوروبية السودانية، قدم فيه بعض الإحصاءات حيث أورد عدد المدارس وعدد التلاميذ في السودان العام

١٩٨٩ وفي عام التقرير، لكنه أغفل لشيء في نفس معدّيه، عدد السكان ما قبل عام ١٩٨٩ وفي عام التقرير، حيث أن المقارنة لا تكتمل عواملها ولا تستقيم معادلتها وتكون قابلة للأخذ بنتائجها إلا بذلك، الأكثر سخرية هو أن التقرير أورد قائلاً أنه قبل عام ١٩٨٩م لا يوجد في دارفور أي مطار أما الآن فهناك ثلاثة مطارات، لا يدري معد التقرير باللغة الإنجليزية أن مطار الفاشر والجنينة كانا في الوجود ويُستخدمان من قِبل قوات الحلفاء في الحرب العالمية الثانية في العام ١٩٤٣م، أي قبل أكثر من ٤٥ عاماً من مجيء حكومة البشير للسلطة، وأن مطار نيالا هو الآخر كان موجوداً قبل نظام الإنقاذ لكن تم تحويله إلى مقره الجديد مؤخراً.

لا يشك أحد في أن تعامل سائر الدول مع النزاعات الأهلية المسلّحة يتم من خلال النظرة الذاتية لاهتمامات كل دولة بذلك النزاع سواء أن كان كلياً أو جزئياً، في بعض الأحيان يتصاعد الضغط الشعبي في بعض الدول الديمقراطية ويجبر قياداتها أن تتخذ من الخطوات ما يؤكد سعيها الجاد لتطويق المآسي الإنسانية التي يفرزها النزاع، لكن تلك الدول لها القدرة على الموازنة بين الاهتمامات الإنسانية لشعوبها وبين مصالحها غير المرئية لعامة شعبها في كل نزاع، وبالتالي فإن ميزان ومعيار الانحياز أو الضغط على أي من أطراف النزاع ترسمه إلى حد كبير تلك المصالح أكثر منه ما يكون للشأن الإنساني تأثيره، وإذ نتحدث عن النزاع في دارفور لا بد أن نستصحب معنا أن العوامل الأخرى كالتوقيت والأحداث في المحيط الإقليمي لمسرح النزاع قد يكون لها دورها في تصعيد الاهتمام الدولي بالأزمة أو تقليل الاندفاع معه. اندلاع النزاع في دارفور جاء عقب الهجمات الإرهابية التي طالت المصالح الغربية بشكل عام والأمريكية بشكل خاص وفي مقدمتها تفجير بُرجي التجارة في نيويورك في سبتمبر ٢٠٠١م، كما توالى مع غزو العراق وأفغانستان، ولأن ابن لادن وأعداد أخرى ممن عُرف أنهم أعضاءً في تنظيم القاعدة قد وجدوا لهم ملاذاً لفترة أو فترات متفاوتة في السودان، فإن مؤشّر الغليان تجاه السودان كان طبيعياً أن يبلغ ذلك الحد بعد اندلاع النزاع في دارفور، كما أن أعداد الذين قُتِلوا وأولئك الذين تم تشريدهم وإجبارهم على أن يكونوا إما في معسكرات النزوح في داخل دارفور أو اللجوء في دول الجوار مثل تشاد، كان كبيراً مقارنة مع المدة القصيرة التي حدثت فيها المأساة، لذلك فإن حجم الضغط العالمي أيضاً كان موازياً، ولا ينبغي للقارئ أن يغفل استذكار أحداث الإبادة التي تمت في رواندا قبل أقل من ١٠ سنوات على اندلاع النزاع في دارفور، ومن ثم فإن الصورة البشعة للممارسات ولمآلات تلك

الإبادة ما زالت عالقة في أذهان الشعوب والحكومات على السواء، لذلك أيضاً كانت الهبّة بحجم النفرة التي ظهرت.

أدرك نظام البشير حجم استحكام الحبل الذي التف حول رقبته وحجم الشراك التي سقط فيها فسخّر كل إمكانيات الدولة للفكاك، وكان في مقدمة تلك الإمكانيات حجم التنازلات التي ينبغي عليه تقديمها تحت الطاولة للدول الممسكة بتلابيبه وفرمان الستر من لغو الحديث الذي يطلبه ليتم السماح له باستخدامه خطاباً للتهييج وليس للتنفيذ، حيث سيرقص الغاوون ويتخدر أصحاب الأنفس الضعيفة والرهيفة و بعض اللوّامة من الشعب المغيّب عن الحقيقة.

لا بد أن يتساءل القارئ والحال كذلك أين أصحاب القضية من الحركات الثورية، هنا يكمن عمق العمل الدبلوماسي وحجم تعتيقه لديهم، وأعني بالتعتيق مدى إدراك الثوار بتقاطعات المصالح بين الدول وعبر التاريخ المعاصر على أقل تقدير، لأنه دون ذلك يدخلون الحلبة دون أن يُصفِّحوا إستراتيجيتهم لمقابلة حجم إستراتيجية النظام في ذلك المعترك. ندرك أن الثوار لم يعملوا قط بشكل جدي لامتلاك وسائل إعلام تعينهم على إعلاء صوتهم، حيث لا يجدون مدخلاً لوسائل إعلام الغير إلا لماماً، والإعلام أضحى توأماً للسياسة وللدبلوماسية وللاقتصاد بينما نجد المجالات الثلاثة إنما هي متوازيات تتمازج مع بعضها وفقاً للمعتركات التي تتواجد فيها. غياب الوسائل وضعف الإستراتيجية الإعلامية كانت من الأسباب القوية في تضعضع الفاعلية الثورية وتقهقرها بالقدر الذي نراه الآن، لقد افتقد الثوار لأهم مفردات الخطاب الدبلوماسي الذي يشكّل مفتاح القلوب في الدول، آلا وهي مفردات المصالح المشتركة ومعايير ضبط إيقاع استقطاب الدعم الدولي بأنواعه المختلفة سواء أن كانت مساعدات عسكرية وسياسية أو إغاثية وتنموية، الثوار أيضاً حتى إذا كانوا قد فهموا بعضاً من عموميات مسيرة بناء القرار وإصداره في الدول بمختلف أنظمتها إلا أنهم لم يستوعبوا خصوصيات تلك المسيرة وأصول وخطاب التعامل مع ذلك الفهم، لذلك استطيع أن أقول بأن حجم الدعم المادي بمعناه العريض الذي لقيته الحركات الثورية كان دعماً صغيراً جداً رغم المرتقى المعنوي السامي الذي لقيته القضية من الدول والشعوب، وهنا لا يمكن أن نُلقي بالأئمة على الدول وإنما يقع اللوم في المقام الأول على الثوار أنفسهم.

***

لقاء الرئيس الأمريكي جورج بوش

ضمن مساعيها الدءوبة لتحقيق أهدافها فقد جابت وفود الحركات الثورية الكثير من دول العالم، واستقبلت كماً هائلاً من وفود نظيرة خلال مسيرة الثورة التي بلغت تسعة سنوات، وحيث أنه ليس من السهل أن نفتح ملفات كل تلك اللقاءات فقد عبّرنا عن خلاصتها في الفقرات السابقة وفقاً لمقتضيات الموضوع محل الطرح، لكنني أود أن أعطي بعضاً من تسليط الضوء على أحد أكثر اللقاءات أهمية ضمن سلسلة العمل الدبلوماسي للثوار، هذا اللقاء هو لقاء وفد حركة تحرير السودان الموقّعة على اتفاقية أبوجا مع الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش في البيت الأبيض في واشنطن - الولايات المتحدة الأمريكية في يوليو ٢٠٠٦م. والمعلوم أن تلك الزيارة كانت قد جاءت عقب التوقيع على اتفاقية أبوجا التي سبقتها هي الأخرى اتفاقية نيفاشا ببصمات أمريكية واضحة، ولعل مردود تلك الزيارة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية كان مأمولاً منه أن يخفف الاستياء والسخط الواقعين عليها بسبب اتّساع الحرب في أفغانستان والعراق والحرب التي شنّتها إسرائيل على لبنان، وتصاعد الملف النووي الكوري الشمالي والإيراني بالإضافة إلى أحداث أخرى متفرقة لكنها أقل أهمية، لكن على الصعيد الشخصي للرئيس بوش فقد كان مهماً لديه أن يختتم فترة رئاسته الثانية والأخيرة بمعالجة على أقل تقدير للملف الدرفوري الساخن آنذاك، لذلك وضعت الولايات المتحدة الأمريكية ثِقلاً سياسياً ودبلوماسياً كبيرين تجاهه منذ اندلاع الأزمة ولكن الثوار لم يكونوا على قدر من الحنكة في استغلال الفرصة التي أتيحت لهم، والفرص لا تتهيأ بظروفها الإيجابية كثيراً، حيث تتوالى الحرول المفتعلة من الإنسان والكوارث الطبيعية ومنها التسونامي الذي ضرب أندونيسيا في يوليو ٢٠٠٦، فكانت واحدة من الهزّات الإنسانية العنيفة التي سحبت بعضاً من بساط الاهتمام والأنظار إلى هناك أشهر.

لا أجزم بأن ثمة ترتيبات جيدة قد تمّت لتلك الزيارة رغم أهميتها، والحقيقة أن الترتيبات الجيدة التي أعنيها كان ينبغي أن تتم قبل التوقيع على الاتفاقية في أبوجا، حيث عندما تأتي الزيارة يكون الحصاد هو نتاجها، وهو حصاد يحسّه الإنسان في دارفور ويتنزّل لديه في شكل مشروعات حيوية تفيده، حينها يستطيع أي مراقب أو محلل أن يثني على مقدرة الثوار في خدمة أجندة الإنسان في دارفور من خلال المزايا التي يجلبونها له. أن تجد حركة ثورية فرصة أن تلتقي برئيس أقوى دولة في العالم ليس أمراً بسيطاً حيث أن كثيراً من رؤساء الدول لا تتهيأ لهم هذه الفرصة، وأهمية لقاء الرئيس الأمريكي

تتسق مع حقيقة وضعية أمريكا باعتبارها الدولة الأولى في العالم على صعيد المعايير المتفق عليها لمقياس التطور، وضياع الفرصة بالتأكيد لن يضاحيه أي ضياع، وقد الحركة كان يتكون من مني أركو مناوي رئيس الحركة، وحينها لم يتم تسميته في مناصبه الدستورية بعد، ومصطفى محمد أحمد تيراب الأمين العام للحركة، وشخصي الضعيف وكنت حينها كبيراً للمفاوضين وأميناً للشئون السياسية والتفاوض، وجمعه محمد حقار القائد العام لجيش الحركة، ومريم عبد الرحمن تكس عضو اللجنة المحورية لبعثة التقييم المشتركة في الحركة، وعبد الحفيظ مصطفى موسى أمين الشئون الخارجية بالحركة، استمر اللقاء مع الرئيس الأمريكي أربعون دقيقة وكان ذلك أيضاً ميزة لا تكون متاحة لأي زائر، حيث يقال أن أغلب لقاءات الزوار بروتكولية الطابع مع الرئيس الأمريكي في البيت الأبيض لا تتجاوز عشرين دقيقة، في ذلك اللقاء تم التداول حول دعم خطوة السلام التي تمت بتوقيع الاتفاقية وكيفية استكمالها بالعمل على استيعاب ملاحظات الحركات الرافضة لإقناعها بالانضمام إلى مسيرة السلام واستمرار الولايات المتحدة في الدعم الإغاثي والانتقال إلى التنمية لتمكين النازحين واللاجئين للعودة إلى مناطقهم الأصلية بالإضافة إلى التحول الديمقراطي في السودان. أما على صعيد الحركة فقد كان الحديث منصبّاً على فتح مجالات التدريب لكوادر الحركة في المجالات المتنوّعة لبناء القدرات والتي تمكّنها عندما تتحول الحركة إلى حزب سياسي أن تتفاعل مع المناخ الديمقراطي المنشود بشكل جيد. الرئيس الأمريكي أبدى اهتماماً مقروناً بالتزامه بالعمل على دعم السلام لمعالجة الأزمة بشكل نهائي ولعله كان جاداً في حديثة وربما رغبته أيضاً.

شملت زيارة الولايات المتحدة أيضاً لقاءات عديدة مع جهات الاختصاص ومن بينها وزارة الدفاع ووزارة الخارجية وإدارة المعونة الأمريكية (USAID)، ومعلوم أن أمريكا هي صاحبة أكبر تمويل لبرنامج الإغاثة في دارفور في ذلك الوقت، حيث بلغت مساعداتها أكثر من ٣٧٥ مليون دولار في العام ٢٠٠٦م وحده حسب مصادر المعونة الأمريكية، لكن رغم كل ذلك وحسب علمي فإن تلك الزيارة لم تخرج بأكثر من تأكيد الولايات المتحدة التزامها بالمضي في زيادة المساعدات التي تقدمها لدارفور لكنها على صعيد حركة تحرير السودان وبالإضافة لمضمون الأدبي فقد تمثّلت المساعدات البائنة في بناء القدرات عبر الدورات التي نظّمتها الحركة مع المعهد الجمهوري الدولي والذي تطور إلى إنشاء مركز الحركة لبناء القدرات في أم درمان في العام ٢٠٠٨م والذي

أقام عدة دورات لبناء قدرات الكوادر، وكان يمكن لمردود تلك الزيارة أن يكون مضاعفاً في النوع والكم لو قدّر للحركة أن ترتّب لها قبل توقيع الاتفاقية ثم تنفّذها بعدها.

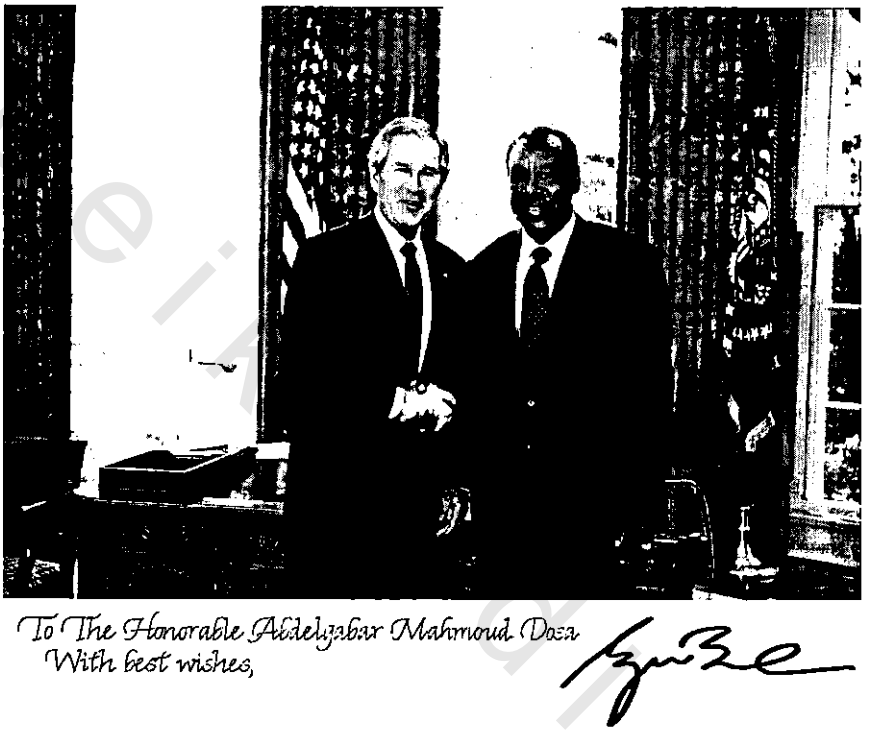

الكاتب مع الرئيس الأمريكي السبق جورج بوش في البيت الأبيض، يوليو ٢٠٠٦ م

قرارات مجلس الأمن

أما قصة الأزمة مع الأمم المتحدة ومجلس الأمن فهو موّال له لحنه الخاص، كان أول دخول للأمم المتحدة على خط الأزمة قد جاء عبر القرار ١٥٦٤ والخاص بإرسال لجنة تحقيق إلى دارفور في العام ٢٠٠٤م، لكن ذلك نفسه بُني على التقارير الأولية التي أعلنتها منظمة العفو الدولية (Amnesty International) في منتصف العام ٢٠٠٣م وتقرير مجموعة الأزمات الدولية (International Crisis Group) بعد ذلك، هذا بالطبع مع الأنباء المأساوية التي تناقلتها الألسن في المجتمع الدارفوري وما وراءهم،

والوسائل الإعلامية الإقليمية والدولية الأخرى. منسق الأمم المتحدة للشئون الإنسانية المقيم في السودان موكيش كابيلا، Mukesh Kapila كان قد أعلن صراحة أن دارفور هي الأزمة الإنسانية الأكبر في العالم خلال تلك الفترة ٢٠٠٤م، ولم يكن الرجل ليقول ذلك اعتباطاً أو فرية فهو قد خبر أحداثاً مماثلة من واقع كونه شاهد عين في رواندا، لكنه تم إبعاده من الخرطوم بالطبع لأن النظام لا يريد من يقولون الحقائق وبالتالي لا يريد من ينقلونها للعالم، في الوقت الذي اعترف فيه رئيس النظام عمر البشير نفسه بأن من قُتلوا في دارفور لا يزيدون عن عشرة آلاف وكأنه يتحدث عن كائنات تستحق الإبادة وليس بشراً لهم حرمتهم، بيد أن الفرق كبير بين اعتراف النظام والحقائق على الأرض، ويكفي أن عدد المشرّدين والنازحين واللاجئين قد بلغ الملايين وهو بلا شك مؤشّر لحجم الأرواح التي أزهقت.

خلال ثماني سنوات من تأزم النزاع في إقليم دارفور في يونيو العام ٢٠٠٣م وحتى يوليو ٢٠١١م أصدر مجلس الأمن ثمانية وثلاثين قراراً بشأن الوضع في السودان وأكثرها بخصوص دارفور حصرياً، بدءً بالقرار رقم ١٥٤٧ الصادر في ١١ يونيو ٢٠٠٤م وانتهاءً بالقرار رقم ٢٠٠٣ الصادر في يوليو ٢٠١١م. لن تكون هذه هي نهاية القرارات لطالما أن جميع هذه القرارات قد احتوت في صدرها على عبارة ثابتة تقول « وإذ يقرر أن الحالة في السودان لا تزال تشكّل تهديداً للسلام والأمن الدوليين» قد يقول البعض أن هنالك عبارات ثابتة وتُعتبر مثل الأختام ولا يستقيم أن تَصدُر القرارات بدونها بالنظر إلى طبيعة الموضوع الصادر القرار بشأنه، ولكن لا بد أن ثمة تساؤلاً يطرح نفسه بقوة هنا وهو إذا كان بعد كل مداخل الحلول والترتيبات التي اتخذتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن وما زال الوضع كما هو عليه، فإن ثمة حاجة إلى تطبيق تدابير أكثر إبداعية وأكثر إلزامية، وهذا لا يتأتى لطالما كان المدخل في التعامل مع الأطراف لا يتوخّى التركيز على معالجة جذور الأزمة من أجل استئصالها وليس من أجل تخدير آثارها.

الشاهد أن حجم التزام الحكومة بالقرارات لم يتجاوز حدود المعايشة، فالنظام يرتّب التنازلات التي تتسق مع الظرف والجهة الدولية المعنية ويبدأ عقب القرار بإرسال وفوده لتقديم تلك القرابين ولتعود سريعاً بصكوك الصمت عما يقول من جعجعة لتخدير الشارع العام، أي بمعنى أنها أصبحت للنظام كداء السكر للجسد، فكما يتناول مريض السكر الأنسولين رغم آثار وآلام الوخز، فإن النظام أضحى يقدّم التنازلات التي يحسّ بألمها لكنها لا بأس لطالما أنها تطيل من عمره وتمدد بقاءه، وبالتالي التعامل معه

كواقع فكان ما كان من أمر قبول القوات الدولية بذلك الحجم الذي هي عليه الآن رغم أنه في بادئ الأمر كان أكثر عويلاً ورفضاً، لا أجزم بأن هذه هي غاية المنظمة الدولية لكنها على الأقل حتى الآن لم تتمكن من الفكاك من انعكاساته أو إقناع المواطن في دارفور بغير ذلك الفهم.

إذا عقدنا مقارنة بسيطة مع أزمات أخرى لوجدنا أن مجلس الأمن في خلال شهر من اندلاع الأزمة في ليبيا، أصدر قراراً بحظر الطيران وتم البدء في تطبيق القرار بعد ثلاثة أيام من صدوره، جاء في اتفاقية أبوجا ضمن الأنشطة المحظورة في المادة ٢٤ البند ٢٢٦ الفقرة (ي) نصاً يقول: تمنع « تحليق أية طائرة عسكرية هجومية في الداخل أو في المجال الجوي لإقليم دارفور»، إذا كانت الاتفاقية قد تم إيداعها في أضابير الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وأنه بموجبها تم إدخال القوات الهجين إلى إقليم دارفور بالقرار رقم ١٧٦٩ في ٣١ يوليو ٢٠٠٧م، تلك القوات الهجين المسماة باليوناميد (UNAMID)، وأن مهمتها المحددة ضمن إطار البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة هي حفظ وحماية وتطبيق اتفاقية السلام بالإضافة إلى مهمتها في حماية المدنيين، فهذا يعني أن آلية مراقبة عدم تحليق الطائرات العسكرية تقع على عاتق هذه القوات بدعم مجلس الأمن، لا سيما وأن البند يتعلق حصرياً بنشاط محظور يقوم به النظام الحاكم وليس الحركات الثورية لأن الأخيرة لا تمتلك طائرات. لكن الواقع أن النظام استخدم الطائرات حتى في قصف مواقع لا تبعد كثيراً عن قوات اليوناميد نفسها ناهيك عن استخدامها في قصف مواقع حركة تحرير السودان الموقّعة على الاتفاقية، بل أن التقارير الدولية تقول أن النظام هدد قوات اليوناميد مراراً. ورغم الجهود التي تبذلها المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة في إغاثة النازحين واللاجئين من دارفور إلا أنه لن يكن الطموح لذلك الإنسان في أن يبقى على ما هو عليه مدى الحياة، إنه يتطلع للعيش والتطور والتفاعل، أقول هذا وأدرك أن المسؤولية في المقام الأول تقع على إنسان دارفور في كل تنظيماته، حقيقة الوضع في دارفور ما زال على ما هو عليه، وأن النازحين واللاجئين ما زالوا على ما هم عليه إن لم يزدادوا سوءًا، لا بد إذاً أن النظام كما قلنا يستبق بتقديم القرابين للدول ذات النفوذ في المنظّمة الدولية لتلجم بدورها فاعلية تنفيذ القرارات وإلا كيف نفسّر عجز القوات الدولية عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن، بل ما هو مغزى وجودها إذا كان الحال كذلك، لأن إحصاء ضحايا النظام يمكن أن تقوم به جهات عديدة.

***

كيف تونّت قطر ملف دارفور

منذ اندلاع النزاع وخطاب الثوار تجاه غالب الدول العربية لم يلق قبولاً مقدّراً نظراً لأنها كوّنت رأياً مسبقاً وعاطفياً أحياناً أو قائماً على أرضية ما يقدّمه نظام البشير لها من معلومات دون أن تتقصّى الحقائق عبر معرفة رأي الطرف الآخر، بعض الدول العربية رفضت حتى مجرّد استقبال أي وفد من الحركات الثورية للاستماع إلى وجهة نظرها، لم يكن ذلك موقفاً يتسم بالحكمة والحنكة الدبلوماسية من تلك الدول مهما كانت التزاماتها تجاه الحكومة السودانية، لا سيما وأن منطق الفهم يقتضي عليها قراءة الأمر مع ما هو قائم من حدة المأساة التي يعاني منها الإنسان في دارفور، وواقعية أن هنالك أزمة والنظام طرف رئيسي فيها لكن هنالك أطراف أخرى لا يستقيم ولا ينجح الحل والاستقرار بدونها. لقد أغفلت تلك الدول هذه الحقيقة، وأخذنا عليها أنها تتغافل وتتجاهل واقعاً ليس منه مفر وحتماً ستواجه ذلك الواقع عاجلاً أم آجلاً، وهو ما حدث عقب اندلاع ربيع الثورات العربية حيث وجدت معظم تلك الدول أنها مجبرة على التعامل مع الحركات الثورية التي نشأت، ولا بد والحال كذلك أن تلك الدول قد أدركت أنها تعاملت في لحظة ما بشكل استثنائي مع ما ينبغي أن يكون تعاملاً أصيلاً، خاصة وأن بينها دول راسخة في التعامل الدبلوماسي الهادئ.

في العام ٢٠٠٤م سجّل وفد من حركة تحرير السودان زيارات لبعض السفارات العربية الموجودة في أسمرا- إريتريا وسلمتهم خطابات موجهة لقياداتها مفادها أن يمنحوا الحركة فرصة أن تبعث وفوداً إليها لشرح وجهة نظرها في الأزمة ورؤيتها للحلول والدور المأمول منها، بعض سفارات تلك الدول رفضت مجرّد استلام الخطاب وقد كُنتُ ضمن الوفود التي زارت تلك السفارات، وذلك كان أمراً غاية في الغرابة. في أبوجا كررت الحركة نفس المساعي ولم يكن الحال أفضل من ذي قبل كثيراً لكنها وجدت ليناً في مواقف بعض الدول برغم أن جوهر الأمر لم يتغيّر في الكثير منها، حتى السفير الصيني الذي يمثّل دولة عُظمى وعضو دائم في مجلس الأمن لم يقبل مجرد لقاء أي وفد من الثوار، وهي التي ظلّت تقول أنها نصير الثوار في العالم، لكن لا غرابة فقد اختلّت المعايير كثيراً وسقطت أركان رئيسة من المبادئ وتمددت في مساحاتها المصالح.

بعد النجاح الذي سجلته دولة قطر في معالجة الملف اللبناني في مايو من العام ٢٠٠٨م وتماشياً مع طموحها في لعب دور أكبر في القضايا الساخنة في المحيط الإقليمي

أيقنتُ أنا حينها أن اللحظة الآن مواتية لأحاول تسويق الرؤية الإستراتيجية لمعالجة الأزمة والتي ظلّت مختمرة في ذهني لوقت ليس بالقصير وخاصة بعد تعثّر اتفاقية أبوجا بتعنّت النظام، فقمتُ بإرسال خطاب إلى رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني باعتباري رئيس صندوق دارفور للإعمار والتنمية وعضو في مجلس السلطة الانتقالية، حيث تضمّنت الرسالة تهنئة بنجاحهم في الملف اللبناني ودعوة لتولّي الملف الدارفوري، ثم أشرت إليه بأننا في حركة تحرير السودان الموقّعة على اتفاقية أبوجا على وجه التحديد جاهزون إن تلقّينا دعوة منهم أن نلتقيهم في الدوحة ونضع أمامهم تجربتنا التي ستعينهم في البداية السليمة والنهاية الناجحة إذا قبلوا بتولّي الملف، أرسلت ذلك الخطاب عبر السفارة القطرية في الخرطوم، لم نتلقّ رداً على الرسالة ولا دعوة بخصوص مضمونها، لكن بعد عدة أشهر من إرسال تلك الرسالة تولّت قطر ملف دارفور، بالنسبة لي كان ذلك هو الرد التنفيذي والعملي على رسالتي رغم أن الرؤية الإستراتيجية التي كانت تختمر في ذهني والخاصة بمدخل مغاير لمعالجة الأزمة والتي دعوت دولة قطر لتولّي الملف من أجلها وكنت آمل أنها قد تجد طريقها للتحقيق لم تتحقق، ورغم اجتهادات قطر للوصول إلى وثيقة الدوحة بين حركة التحرير والعدالة والنظام، لجملة أسباب منها على سبيل المثال أن قيادة حركة تحرير السودان بقيادة مناوي التي كنت جزءً منها لم تكن عازمة على التخلّي عن اتفاقية أبوجا لصالح المضي في الاتجاه الذي يمكن أن يقود إلى تحقيق إستراتيجية المدخل المغاير، وهذا هو أهم الأسباب، كما أن الرفض المطلق من عبد الواحد نور للمنبر هو الآخر كان له تأثيره لكن كانت لديَ القناعة بالقدرة على تجاوز 'لعقبة إذا قدّر لمناوي وحركته أن يخطوا خطوتهم حينها. كما أن نزوع حركة العدل والمساواة إلى الاستفراد بالمنبر كان أيضاً أحد المعوقات لكن هذا السبب كان يمكن احتواؤه بشكلٍ أكثر سهولة.

في مارس ٢٠١٠م خابرني هاتفياً مسئول ملف التفاوض في حركة التحرير والعدالة ووزير التنمية وإعادة الإعمار الحالي في السلطة الإقليمية بعد وثيقة الدوحة تاج الدين بشير نيام أنهم يرغبون في دعوتي ضمن الخبراء الذين طلبوا من الوساطة دعوتهم للحضور إلى الدوحة لتقديم بعض الخدمات الاستشارية للمفاوضين في شأن الملفات، وأخطروني في حال موافقتي بأن النواحي الإجرائية ستتم خلال أسبوعين حيث أن جولة المفاوضات ستبدأ في منتصف مارس، لم أتردد في الموافقة لطالما كان الأمر يتعلق بالمساهمة بما لدينا من تجربة سابقة أن أذهب كخبير وأساهم في تبصيرهم بما يمكن ويفيد، لكن حركة التحرير

والعدالة لم تكمل النواحي الإجرائية لسفري وعلى رأسها التأشيرة إلا بعد أربعه شهور من ذلك الموعد، اي في يوليو ٢٠١٠م، فيما بعد وعندما وصلت إلى الدوحة علمت أن الحكومة السودانية هي التي كانت تعترض على حضوري في ذلك الوقت ولعلها استخدمت نفوذها في اتجاهات عديدة فكان التأخير أربعة أشهر، علماً بأنني عندما وصلت الدوحة كان التفاوض قد بدأ منذ أشهر وقطع شوطاً مقدّراً في كثير من الملفات وتم طي الكثير من البنود فيها بموافقة الطرفين وهو ما خططت له الحكومة، تلك الملفات التي كان من المفترض أن أُعطِي ما أعتقد أنه يمكن أن يفيد من زاوية دعوتهم لي كخبير عطفاً على تجربة ماثلة هي أبوجا، اقتصر نشاطي على أن أعكس تجربة أبوجا والتلميح بالرؤية الإستراتيجية التي اختزنت في مخيلتي وراء أن تتولى قطر الملف، لكن حركة التحرير والعدالة حينها ما زالت تشكيلاً هلامياً لمجموعات من الفصائل ولم تُحكِم بنياتها التنظيمية والفكرية بعد، وكانت في الواقع في حاجة إلى مسيرة طويلة لتحقيق ذلك، خاصة بعد محاورتي للعديد من قيادات الحركة وحجم التباين الذي لمسته في رؤاهم تجاه القضايا الأساسية محل التفاوض، لذلك لم يكن ممكناً أن أطرح أمامهم تفاصيل الرؤية كاملة واكتفيت بإعطائهم تجربة أبوجا ودعوتهم إلى عدم تكرارها منفردين وأن يعملوا على تقوية الحركة تنظيمياً وفكرياً وبناء قدرات الكادر قبل الاسترسال في التفاوض بوضعيتهم الهلامية تلك، لكن الأيام تستنسخ لنا التجربة تحت اسمهم، ورغم الجهود التي بَذَلتها قطر في اتجاه الوصول إلى الوثيقة فإن شراكة حركة التحرير والعدالة مع المؤتمر الوطني أشبه بتزاوج عن نوايا مأسورة ومنايا منثورة، والنتيجة الحتمية هي وليدة موؤدة سمّيت وثيقة الدوحة لسلام دارفور حتى الآن لم يتمكن الرأي العام من الحصول على نسخة محددة لها في ظل حقيقة أن النظام لا يؤاخي منذ يوم قرر الاستيلاء المنفرد على السلطة.

نشأة حركة التحرير والعدالة

المتابع لنشأة حركة التحرير والعدالة يستطيع أن يقرأ بوضوح الأسباب القوية والدافعة وراء نشأتها الفجائية في ذلك التوقيت الذي أعقب توقيع حركة العدل والمساواة على الاتفاقية الإطارية مع الحكومة في أنجمينا – تشاد، والدوحة – قطر، والزخم الذي صاحب ذلك التوقيع بحضور أمير قطر الشيخ حمد آل ثاني والرئيس البشير والرئيس التشادي إدريس دبي والرئيس الإريتري أسياس أفورقي، ذلك التوقيع في تقديري شكّل لوحة من الرعب لدى ذلك الشتات من الفصائل التي ظلّت موجودة في الدوحة لشهور عديدة تحت شعار البحث عن التوحّيد لكنها عجزت عنه طوال شهور رغم تواجدها في مكان واحد هي

الدوحة وتوفّر لها كل مقومات التحضر، ونظراً لتلك اللوحة المرعبة التي قرؤوها ونظروا من خلالها لمواقعهم بعد ذلك كفصائل متناثرة لا حول لها ولا قوة، وبأنه إذا قُدِّر لحركة العدل والمساواة أن تدخل في مفاوضات منفردة بعد الاتفاق الإطاري والوصول إلى اتفاق نهائي مع الحكومة، فإنهم كفصائل معثرة وبحكم ما يشيعه المراقبون بأنهم فصائل أكثرها مجرد واجهات لأفراد فقط وأن بعضها الذي يملك القليل من القوات ليس لها تأثير في الميدان، بالتالي فإن النسيان سيكون مصيرها وسيتم إغلاق المنابر نهائياً، لذلك سارعت تحت عَصَى ذلك الرعب فتوافقت على رئاسة الدكتور التجاني السيسي الذي لم يكن عضواً في أي حركة مسلّحة حينها، وأطلقوا لجسم الجديد مسمّىَ حركة التحرير والعدالة، وبالتالي فإن الجسم الجديد هو نتاج لحالة رعب أرّقت مضاجع الجميع وليس نتاج لمخرجات عمل تنظيمي وسياسي واستراتيجي متباني ومتراكم رغم الجهود التي تمت في ليبيا قبل ذلك، وهذا ما لمسته من تحليلات الكثير من المراقبين. الواقع أن حركة العدل والمساواة هي الأخرى لم تكن حصيفة برفضها قبول الآخرين وكان حري بها أن تُدرِك بأن الحكومة ما كانت لتمضي منفردة معهم للوصول إلى اتفاق لأنها تدرك مخاطر الدخول في اتفاق ثنائي محض مع حركة العدل والمساواة، فعينها دائماً على ما تقوله من أن للأخيرة علاقات قوية مع المؤتمر الشعبي وهذا ما يجعلها تتوجس من دخولها في اتفاق منفرد معها تفترض أنه سيكون مدخلاً للمؤتمر الشعبي أن يتغلغل في أجهزة السلطة من جديد ويهدد وجودها، لكنها بلا شك غير خائفة من الدخول مع حركة التحرير والعدالة في تسوية منفردة لإدراكها تفاوت العمق التنظيمي والعسكري بين الحركتين، ورغم إدراك الجميع بأن أي تسوية منفردة مع أي حركة لن تحقق السلام على الأقل في بُعده الشامل والدائم حتى وإن حققت بعضاً من عناوين الحقوق في بُعدها العادل نسبياً، ومن هنا فقد كنت آمل أن لا ينح الإخوة في التحرير والعدالة ذلك المنحى لكنهم فعلوا ودخلوا في اتفاق ثنائي وبغير أي ضمانات قوية، فلا نجد سوى أن نأمل لهم التوفيق والسداد، فإن حققوا نجاحاً ملموساً، سجّله التاريخ لهم، وإن أخفقوا سجّله التاريخ عليهم بأنّهم لُدِغوا من الجحر نفسه مرتين. ما زلت أحتفظ برؤيا المدخل المغاير رغم تبدّل المعطيات ولكن دعنا نطمح لا سيما وأن المعالجة العادلة والشاملة والدائمة ما زالت قيد الغيب، لربما نعمل على تهيئة فرصة أخرى قريباً.